أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقدير موقف

تداعيات الموقف الأمريكي من شرعيّة الحكم في السودان

إعداد: أيهم مقدسي

أكتوبر / تشرين الأول 2026

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبى احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - © 2025

info@dimensionscenter.net

تمهيد

أعلنت الولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2026 أن لا القوات المسلحة السودانية ولا قوات الدعم السريع ولا قادة أيّ منهما يمثلون حكماً شرعياً دستورياً للبلاد، مؤكدةً أنهم يحكمون بقوة السلاح فقط وأن سلوك كل قائد من قادة الفصائل المتحاربة يجعله غير مؤهل لحكم البلاد[1] .

وفي ذات السياق، أوضح مستشار الرئيس الأمريكي مسعد بولس في 24 سبتمبر/ أيلول 2026 أنهم يتعاملون مع الحكومة السودانية كأمر واقع، وأن هذا لا يعني أنك تعترف بها رسمياً، لكنك تتعامل معها باعتبارها حكومة أمر واقع، وأيضاً هذا لا يعني اعترافاً بالحكومة الموازية[2].

وجاءت هذه المواقف في سياق فشل الطرفين في الالتزام بتهدئة إنسانية فورية، وتصاعُد العمليات القتالية التي تُوقِع خسائر مدنية فادحة وتسبب كوارث إنسانية، مع تأكيد واشنطن استعدادها للعمل مع أيّ طرف يكون شريكاً جادّاً للسلام.

ويجادل البعض أن الولايات المتحدة لم تكن تريد إرسال تحذير دبلوماسي فحَسْبُ، بل أفصحت عن إمكانية انهيار الإطار القانوني الذي كان يستند إليه مجلس السيادة للاحتفاظ بصفة الممثل الوحيد للدولة، وعليه فقد انتقل مستوى النقاشات حول القضية في السودان من مستوى الاعتراف الجزئي أو التعامل الواقعي إلى مستوى النفي الكامل لأي شرعية مستمدة من السيطرة العسكرية.

أيضاً الواقع على الأرض يكشف أن الشرعية لم تَعُدْ مرتبطة بالدستور الانتقالي بل أصبحت رهينة القدرة على فرض السيطرة على الميدان، لذلك إن الحرب لم تَعُدْ صراعاً على السلطة داخل دولة واحدة، بل صراعاً على إعادة تعريف الدولة نفسها، حيث يسعى كل طرف إلى احتكار صفة الممثل الشرعي بينما يرفض الآخرون الاعتراف به.

[1] "حصري-مصادر: أمريكا ترفض منح تأشيرة للبرهان لمعارضته مقترح هدنة بالسودان"، رويترز، 22 سبتمبر/ أيلول 2026. الرابط
[2] "مسعد بولس للجزيرة: لقاءاتي مع البرهان لا تعني اعترافاً رسمياً بالحكومة السودانية"، الجزيرة نت، 24 سبتمبر/ أيلول 2026. الرابط

أولاً: دوافع تحوُّل الموقف

يستند الموقف الأمريكي إلى سلسلة من تراكم فشل دبلوماسي أكثر مما ينبع من تحوُّل مفاجئ في المبادئ، فإدارة ترامب ورثت ملفاً معقداً، لكنها سرعان ما اكتشفت أن سياسة الضغط المتدرج عبر الرباعية أو أيّ من المبادرات الدولية الأخرى لم تؤدِّ إلا إلى تصعيد عسكري متبادل، ويمكن تفسير هذا التغير وفق الآتي:

– الإحباط من رفض البرهان المتكرر لأيّ تهدئة إنسانية غير مشروطة، فشرط الهدنة المرتبطة بالتأشيرة لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك لم يكن تفصيلاً إجرائياً، بل اختباراً لمدى استعداد القيادة العسكرية للتنازل عن خيار الحسم العسكري، وعندما رفض البرهان هذا الشرط، رأت واشنطن أن استمرار منحه المنصة الدولية يعزز سردية الشرعية.

– الإدارة الأمريكية ترى أن استمرار الوضع يهدد استقرار البحر الأحمر ومصالح الملاحة الدولية، ويفتح الباب أمام نفوذ إيراني أو روسي عبر شبكات مرتبطة بالنظام السابق، لذلك جاء الموقف الأمريكي ليساوي بين الطرفين في المسؤولية، رافضاً الرواية التقليدية التي كانت تقدم الجيش كمؤسسة الدولة مقابل ميليشيا متمردة.

– واشنطن تريد كسر احتكار الشرعية العسكرية وإعادة تعريف الحل على أساس انتقال مدني يستبعد القادة الحاليين، وعليه فإن تصريحات مسعد بولس السابقة التي ميزت بين التعامل الواقعي والاعتراف الرسمي، ثم البيان الذي نفى الشرعية عن الجميع، تكشف عن سياسة مزدوجة تهدف إلى الحفاظ على قنوات الاتصال مع مجلس السيادة بينما تمنع أي طرف من الادعاء بامتلاك التفويض الدستوري، وهذا الأمر يضغط أيضاً على بعض الفاعلين الإقليميين الذين يميلون إلى دعم الجيش كضمانة لوحدة الدولة، ويدفعها نحو قبول معادلة أكثر توازناً تمنع ترسيخ الانقسام.

ثانياً: الآثار المحتملة

ينعكس الموقف الأمريكي الجديد بشكل مباشر على مسارات الحل السياسي المطروحة للسودان من خلال إعادة تعريف شروط المشاركة في أيّ عملية تفاوضية. فبدلاً من التعامل مع السلطات في بورتسودان كطرف رسمي يمكن البناء عليه، أصبح أيّ حوار محتمل مشروطاً بإثبات الالتزام العملي بهدنة إنسانية غير مشروطة أولاً، ثم الانخراط في حوار شامل يفضي إلى حكومة مدنية.

وما سبق يُضعِف القدرة التفاوضية للقوات المسلحة التي كانت تستند إلى صفة الممثل الوحيد للدولة في المحافل الدولية، ويضغط عليها من أجل تقديم تنازلات ميدانية ملموسة قبل الحصول على أيّ اعتراف دبلوماسي جزئي.

أيضاً يفتح الباب أمام مشاركة أوسع للقوى المدنية والسياسية التي كانت مهمَّشة بسبب هيمنة الطرفين العسكريين، لكنه في الوقت ذاته يخلق فراغاً في التمثيل قد يؤخر التوصل إلى اتفاق إذا لم تظهر قيادة مدنية موحدة قادرة على ملء هذا الفراغ.

أما بالنسبة للحكومة الموازية في نيالا فإن الموقف الأمريكي لا يمنحها أي شرعية واقعية، بل يؤكد صراحة رفض أي كيان موازٍ، كما أن الرفض الدولي المتكرر يحرم هذا الكيان من أي اعتراف دبلوماسي أو وصول. لكن ومع ذلك قد يمنح الموقف الأمريكي الحكومة الموازية هامشاً دعائياً محدوداً لتعزيز خطابها السياسي الذي لطالما سعى لإسقاط الشرعية السياسية عن مجلس السيادة[3] .

على المستوى الميداني العسكري لم يؤد الموقف الجديد بعد إلى تغيير جوهري في موازين القوى، لكنه يعمق الضغوط غير المباشرة على الطرفين؛ لأن القوات المسلحة حققت تقدُّماً ملحوظاً في شمال كردفان واستعادت مواقع إستراتيجية في النيل الأزرق مؤخراً، مستفيدة من تفوق نسبي في المسيرات والطيران، بينما تحتفظ قوات الدعم السريع بسيطرتها شِبه الكاملة على دارفور وتواصل عملياتها في غرب كردفان[4].

من جهة ثانية، غياب الشرعية الدستورية يضعف قدرة مجلس السيادة على جذب دعم عسكري رسمي إضافي من بعض الدول، ويجعل أيّ تقدُّم ميداني أقل قابلية للتحويل إلى مكاسب سياسية دائمة، بالمقابل قد يدفع هذا الموقف قوات الدعم السريع إلى تعزيز مؤسساتها المحلية في المناطق التي تسيطر عليها كوسيلة للبقاء، مما يزيد من خطر ترسيخ الانقسام الجغرافي على المدى المتوسط.

[3] "التمهيد للانتقال المدني في السودان وسط استمرار الحرب"، معهد واشنطن للدراسات، 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2026. الرابط
[4] “Is the Sudanese army gaining momentum against the RSF?”, AlJazeera, 4 October 2026. Link

ثالثاً: الاتجاهات المستقبلية

تشير المؤشرات الحالية إلى عدة سيناريوهات محتملة للوضع في السودان وأبرزها ثلاثة مسارات رئيسية كما يلي:

1. المسار الأول يتمثل باستمرار الجمود المصحوب بتصعيد محدود، حيث يرفض الطرفان تقديم تنازلات جوهرية، فيستمر القتال مع بقاء السيطرة الجغرافية شِبه مستقرة، مما يعمق الأزمة الإنسانية ويسمح بترسيخ المؤسسات الموازية في دارفور.

2. المسار الثاني يفترض حصول ضغط أمريكي وإقليمي متزايد يؤدي إلى قبول هدنة إنسانية مؤقتة، خاصة إذا نجحت واشنطن في تنسيق عقوبات فعّالة على تجارة الذهب والدعم الخارجي، وهو ما قد يفتح الباب لحوار سياسي برعاية الرباعية والأمم المتحدة يستبعد القادة العسكريين الحاليين تدريجياً، وهو المرجح خلال المدى المتوسط.

3. المسار الثالث والأكثر خطورة هو تسارُع الانقسام الفعلي، حيث تستغلّ قوات الدعم السريع حالة الغموض الشرعي لتعزيز سيطرتها الإدارية في الغرب، بينما تسعى القوات المسلحة إلى حسم عسكري جزئي في كردفان والنيل الأزرق، مما يجعل إعادة توحيد البلاد أكثر صعوبة في المستقبل.

وبناءً على ما سبق إن العامل الحاسم سيكون قدرة الولايات المتحدة على تحويل موقفها إلى أدوات ضغط ملموسة، كما أن موقف الحلفاء الإقليميين، سيحدد مدى نجاح هذه السياسة، حيث إنه إذا نجحت واشنطن في إقناع الحلفاء بأن الحل العسكري مستحيل، فقد يتجه الوضع نحو عملية سياسية حقيقية.

رابعاً: الخُلاصة

يكشف الموقف الأمريكي عن تحوُّل جزئي بمسار السياسات الأمريكية تجاه السودان، وبالرغم من أنه خلال المدى القريب قد يكون هذا التحول مجرد محطة أخرى في سلسلة التصريحات التي لم تغير من مسار الأزمة، إلا أنه تدريجياً يفرض معادلة جديدة تتمثل بتحول الشرعية إلى ورقة يستخدمها كل طرف لتعزيز موقعه التفاوضي، بالتوازي مع محاولة توسيع السيطرة الميدانية، وهذا ما قد يؤثر على مواقف الفاعلين في الملف السوداني، ويؤدي إلى تحقيق اختراق مستقبلاً في إعادة صياغة مواقفها.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net